

Distr.: General
17 October 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يتعرض الأطفال والشباب الفلسطينيون بشكل يومي للقتل والإصابة والاحتجاز وسوء المعاملة
والصدمات من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

فقد جرى تلقيح قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما فيها ميليشيات المستوطنين المسلحة التي تغير على
جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الاعتقاد بأن حياة الفلسطينيين لا قيمة لها،
وأن إسرائيل دولة فوق القانون لا تخضع أبدا للمساءلة عن جرائمها، وأنها تستطيع الاستمرار في ترويع
الشعب الفلسطيني مع الإفلات المطلق من العقاب دون أن تخشى أية عواقب.

ومما يؤسف له أن استمرار شلل مجلس الأمن وعدم قدرة المجتمع الدولي على الالتزام بميثاق الأمم
المتحدة وتطبيق قواعد القانون الدولي ذاتها، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في جميع
الظروف، لم يؤدي إلا إلى تفاقم هذا الإفلات الصارخ من العقاب. وكانت نتيجة ذلك مدمرة بالنسبة للشعب
الفلسطيني في ظل الاحتلال الاستعماري غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل ونظامها القائم على الفصل
العنصري، وخاصة بالنسبة للأطفال.

فقد قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلية، منذ بداية عام 2022، أكثر من 45 طفلا فلسطينيا خلال
هجمات شنتها في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة. وفي الأسابيع الأخيرة، تصاعدت
الغارات العسكرية الإسرائيلية بشكل خاص في المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء
الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت عن زيادة مطردة في أعداد الأطفال الفلسطينيين الذين



تعرضوا للقتل والتشويه والاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية دون إيلاء أي اعتبار كان لوضعهم بصفتهم أطفالاً ولحقوقهم الإنسانية الأساسية، بموجب صكوك منها اتفاقية حقوق الطفل. ومن الواضح أن هذا النمط المتمثل في استهداف الأطفال واضطهادهم، لا سيما الفتيان منهم، يهدف إلى تهيئة بيئة تتسم بمزيد من القسر والترهيب للأسر الفلسطينية بغية قمع أي شكل من أشكال المقاومة المشروعة لهذا الاحتلال الإجرامي ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري.

ومن بين أحدث ضحايا الهجمات الإسرائيلية المميتة على الأطفال الفلسطينيين محمود سمودي، البالغ من العمر 12 عاماً، الذي لقي حتفه متأثراً بجروح أصيب بها إثر إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على بطنه قبل 12 يوماً في غارة شنتها على جنين؛ وعادل عادل داود، 14 عاماً؛ ومهدي لداودة، 17 عاماً؛ ومحمود الصوص، 17 عاماً؛ وفايز خالد دمدم، 17 عاماً؛ وأسامة محمود عدوي، 17 عاماً، الذي تعرضت جنازته أيضاً للاعتداء من جانب القوات الإسرائيلية.

وفي جميع الحالات تقريباً، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على هؤلاء الأطفال باستخدام الذخيرة الحية في الأجزاء العليا من أجسادهم، مما زاد من فضح سياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تنتهجها إسرائيل إزاء المدنيين الفلسطينيين. وقد ترك مقتل هؤلاء الفتيان أسرهم في حالة من اللوعة وأصاب بالفجيعة والذهول مجتمعاتهم المحلية، التي اتضح لها بجلاء أن قوات الاحتلال لن تبقى على حياة الفلسطينيين، صغاراً كانوا أم كباراً.

وفي حادث مروع آخر، وقع في 29 أيلول/سبتمبر، عُثر على فتى يبلغ من العمر 7 سنوات، يدعى ريان سليمان، فاقداً للحياة بعد أن فرّ راکضاً خوفاً من الجنود الإسرائيليين. وكان ريان عائداً من مدرسته متوجهاً إلى منزله عندما تعرض وشقيقه للمطاردة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. وبعد أن تمكن الفتيان من بلوغ منزلهم، وصل الجنود وطلبوا من الأب تسليمهم، مهددين باعتقالهم. وبعد لحظات من ذلك، سقط ريان ميتاً إثر تعرضه لنوبة قلبية. وأكد طبيب شرعي في وقت لاحق أن الفتى لم يكن يعاني من أي حالات مرضية أو إصابات أخرى، مؤكداً الاستنتاج بأنه كان في الواقع في غاية الفزع، وأن قلبه توقف جراء ما أصابه من رعب فظيع نتيجة لمداهمة الجنود. وموت ريان المأساوي ليس بالحادث المنفرد؛ بل إنه جزء من سياسة إسرائيل المستمرة منذ عقود من المضايقة والترهيب والعنف ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وهي سياسة منهجية تتسبب في قتل المدنيين وإصابتهم بشكل وحشي وتشكل انتهاكات جسيمة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، وكالعادة، حرصت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إعفاء جنودها من أي لائمة، وتخلفت مرة أخرى عن كفالة المساءلة، حتى في ما يتصل بوفاة هذا الطفل الصغير البريء. بل إن الجيش الإسرائيلي أنكر بعد أسبوع من وقوع الحادثة أية مسؤولية عن وفاته ودافع عن تصرفات جنوده، الذين يطاردون حرفياً الأطفال الصغار، مما يعزز الإفلات من العقاب الذي يتمتعون به منذ فترة طويلة ويقام المخاطر المستمرة على رفاه وحياة الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت هذا الاحتلال الكابوس.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية عمق الصدمة والرعب اللذين تلحقهما إسرائيل وجميع قواتها المحتلة بالأطفال الفلسطينيين. ففي هذه اللحظة، تحاصر قوات الاحتلال آلاف الأسر في مخيم شعفاط للاجئين وبلدة عناتا المجاورة، وفي مخيم العزوب بالقرب من الخليل وفي مدينة نابلس، بعد أن أغلقت مداخل هذه المناطق ومخارجها، وتقوم بمعاينة سكانها بشكل جماعي.

وكانت تدابير الإغلاق التي اتخذتها إسرائيل لمخيم شعفاط للاجئين تحديداً شرسةً في أعقاب هجوم وقع في نقطة تفتيش عند مدخل المخيم في 8 تشرين الأول/أكتوبر واحتجاجات نظّمها سكان المخيم على الغارات والاعتداءات المستمرة على حرمة المسجد الأقصى من جانب المستوطنين اليهود المتطرفين، في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني الراهن في الحرم، وللقانون الدولي وجميع الأعراف والقيم الأخلاقية والدينية. وعلاوة على ذلك، يواصل المستوطنون الإسرائيليون العيث فساداً في بقية أنحاء فلسطين المحتلة، حيث يهاجمون الفلسطينيين ويلحقون أضراراً بالمنزل والأعمال التجارية وغيرها من الممتلكات، تشمل تحطيم النوافذ على الأسر المذعورة وإضرار الناس في البساتين والحدائق والمركبات.

وإن هذا العنف الواسع النطاق والحصار الذي فرضته إسرائيل رداً على جميع أشكال التعبير عن رفض احتلالها الاستعماري غير القانوني وجرائمها يكشف عن استعدادها لخنق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، تماماً كدأبها على ذلك مع الفلسطينيين في غزة، حيث تحبسهم، منذ ما ينوف عن 15 عاماً، في ظل حصار همجي ولا إنساني لم يسبق له مثيل، دون إيلاء أي اعتبار لحياة ورفاه وحقوق أي طفل وامرأة ورجل تحت سيطرتها.

ونكرر تأكيد مناشدتنا الدائمة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى أن يعمل فوراً تمشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على تدارك هذا الوضع المروع. فلا يمكن أن تُنتهك حقوق الإنسان لشعب ما انتهاكاً جسيماً إلى هذا الحد، وأن يُخرق القانون الإنساني بشكل صارخ إلى هذه الدرجة دون عواقب، وأن يُترك شعبٌ ضعيفاً وبلا حماية في مواجهة هذه الوحشية الغاشمة.

ولذلك، فإننا نكرر تأكيد دعواتنا إلى التدخل الدولي العاجل لحماية أفراد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال على وجه الخصوص، الذين تتعرض حياتهم ومستقبلهم لخطر جسيم من جراء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري. ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن يكون الاستثناء من الحق في الحماية والدفاع عن النفس. ويجب تفعيل تدابير الحماية الممنوحة لجميع المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي، كما يجب القيام، دون إبطاء، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 904 (1994)، الذي طلب فيه المجلس من إسرائيل تنفيذ تدابير من بينها "مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروع من جانب المستوطنين الإسرائيليين"، ودعا إلى "اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت".

ويجب أيضاً اتخاذ خطوات فورية لمساءلة إسرائيل وجيشها ومستوطنها عن جميع السياسات والممارسات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا توجد أية طريقة أخرى لممارسة الضغط على إسرائيل لجعل أعمالها الإجرامية أكثر تكلفة وإنهائها من أجل وضع حد لهذا الظلم التاريخي الصارخ في نهاية المطاف. ولا يمكن للعالم أن يستمر في إعفاء إسرائيل من المسؤولية عما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولقد حان الوقت الآن للمساءلة، فهي المفتاح لإنقاذ أرواح البشر وفتح أفق سياسي نحو تحقيق العدالة وإرساء سلام دائم يضمن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ويحقق الحل القائم على وجود دولتين ضمن حدود ما قبل عام 1967 على النحو المكرس في قرارات الأمم المتحدة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 766 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 28 أيلول/سبتمبر 2022 (A/ES-10/913-S/2022/719)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم